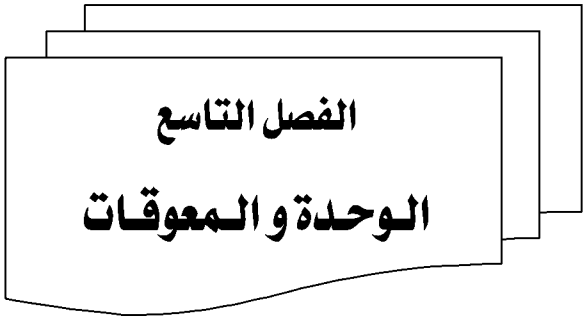
الفصل التاسع
الـوحـدة و الـمعوقـات

لقد ارتفع شعار الوحدة العربية كما علمنا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وظل مضمونه على امتداد القرن العشرين، أن الوحدة يمكن أن تساهم في خلق دولة عربية واحدة، تستطيع إذا ما وظفت مواردها الضخمة جعل الأمة العربية في مصاف الدول المتقدمة، وتنهض بالمجتمع بدلاً من التخلف الذي يعيق التقدم اقتصاديًا وعلميًا وتربويًا. لقد حرص أصحاب هذا الشعار على التركيز على أن الوحدة ستمكن الأمة العربية من التصدي للمشاريع الاستعمارية الخارجية من احتلال واستيطان كما المشروع الصهيوني.

لقد تنوع الخطاب الوحدوي على مدى السنوات، وتفاوتت أطروحاته، وانعكست الخلفية الفكرية التي أتى بها مختلف فلاسفة الفكر القومي على أهدافه أيضًا، فكان على الساحة ثلاثة خطابات رئيسية: القومي والاشتراكي والإسلامي.
الناصرية وحزب البعث والقوميون العرب شكلوا على مدى نصف قرن الخطاب القومي الذي تبوأ المقومات الفكرية للبرامج السياسية في العالم العربي حتى هزيمة العرب الكارثية أمام إسرائيل عام ١٩٦٧م.

يذهب بعض المفكرين إلى أن مشكلة المشاكل في الخطاب القومي العربي، هي، التسليم بأن الأمة العربية تمتلك كل مقومات الوحدة منذ السيطرة العثمانية، ويذهب بعض المنظرين إلى القول، بأن التكوين القومي مكتمل منذ قرون طويلة قبل رفع الشعار القومي في أواخر القرن التاسع عشر، ويزيدون بأن التجزئة هي عمل استعماري الهدف منه منع قيام الوحدة.

لكن الواقع يشير بإصرار على أن الخطأ يكمن في الجهل بمكونات المجتمعات العربية الغارقة حتى الأعناق في العصبيات ذات السمة العشائرية والقبلية والإثنية والطائفية، ومن يقول غير ذلك فهو يتجاهل الواقع ولا يريد أن يرى ويسمع كون الأصل في واقع الأمة العربية هو التفتت والتشرذم، لأن هذه الأمة لم تعرف الوحدة يومًا.

إن الاستعمار في الحرب العالمية الأولى لم يقسم المنطقة العربية بل كانت اتفاقية "سايكس - بيكو" هي بناء على واقع التجزئة أصلاً، بل إن الاستعمار بنى الاتفاقية على أساس واقع مجزأ ورتب الكيانات العربية والسيادات لوظائف ومهمات متعددة بما اتفق مع مصالحه، وراح ينصب عليها أنظمة حكم استبدادية، ويضخم التجزئة العربية. لا أحد ينكر بأن محاولات وحدوية تحدت هذا الواقع وسعت إلى تحقيق وحدات، لكن الاستعمار كان لها بالمرصاد، كان سرعان ما يعمل على إجهاض هذه المحاولات بالاستعانة بقوى عربية داخلية.

إن من السلبيات التي أعاقت تحقيق الوحدة العربية، هي النظرة الشوفينية للفكر القومي من ناحية عدم الاعتراف بخصوصيات المجتمع العربي ووصم من يطالب أو يعترض بأنه ضد الوحدة. استمر هذا الخطاب يرتجل الدعوة إلى الوحدة الاندماجية دون النظر إلى توفر شروط البنى التحتية ودون التأكد من نضج المجتمعات لقبول هذه الوحدة. من هنا يجب أن يُهتم بالديمقراطية قبل السعي إلى تحقيق الوحدة، ذلك حتى لا يظل التوجس في الأقطار التي تضم إثنيات وأعراق ذات خصوصية، وذلك لأجل إزالة خوف الأقليات من الذوبان وسط الغالبية.

هذا، ويمكن القول بأن الخطاب الاشتراكي يتقاطع مع الخطاب القومي الوحدوي إذا ما اعتبر أن العالم العربي يمثل أمة ومجتمعًا موحدًا باعتباره مكوّنًا من طبقات وفقًا للتحليل الماركسي لبنى المجتمعات، بمعنى أن تحقيق الوحدة يعتبر شرطًا للوصول إلى الدولة التي تقود فيها الطبقة العاملة.. من هنا كان واقع الانقسام العربي وتخبطه، وهو ما دفع بنظرية الوحدة في الخطاب اليساري بعيدًا إلى التراجع.

في الناحية الأخرى، كان الخطاب الإسلامي في الماضي وما زال، ولا يُتوقع له الاختفاء بسهولة، كان يتضاد مع الخطابين القومي والاشتراكي بالنسبة للوحدة العربية. فالخطاب الإسلامي يرى بأن الدعوة لوحدة العالم العربي تتجاهل أن العرب جزء من الأمة الإسلامية وحيث يرى الخطاب الإسلامي أن إعادة الخلافة الإسلامية هي الوحدة الحقيقة والحل.

هذا، وإن المشاريع الوحدوية العربية تعود إلى فجر القرن العشرين، لكن وتيرتها ازدادت مع إعلان "الشريف حسين بن علي" ثورته على الدولة العثمانية حينما أعطته بريطانيا وعودًا بتحقيق الوحدة العربية لبلاد المشرق العربي كثمن للتحالف معها خلال الحرب العالمية الأولى، ولم تف بالوعد. وبدلاً من الوحدة تكرست التجزئة، فأقيمت الدويلات التي حملت التناقضات التي أشرنا إلى بعضها، تلك التي جعلت الداخل يتصارع في القطر الواحد ويطلب الحماية من الدول العظمى.

فخلال محاولات إيجاد الوحدة بين الأقطار العربية، ورغم تعدد المشاريع التي وقعت أو نفذت، لم يصمد أي مشروع منها إلا واحد ولسنوات أقل من عدد أصابع اليد الواحدة على وجود نوايا صادقة من البعض. إن أحدًا لا ينكر بأن بعض أصحاب تلك المشاريع الوحدوية كانوا جادين في تحقيقها، لأنها كانت تعكس حاجات ملحة، سواء أكانت تلك الحاجات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية، إلا أن معظم تلك المشاريع للأسف كانت فولكلورية، بل وكانت تعكس حاجة سياسية واقتصادية وعسكرية لبعض الأنظمة تحت ضغط وتهديدات داخلية وخارجية.

إن عدم استعداد المجتمع العربي في أقطاره للوحدة، تعود في الأصل إلى خصوصية كل قطر التي لم يلتفت إليها أحد، ورغم هذا اعتبرت أسباب الفشل هي تخاذل الحكام والأنظمة. كما أن الخلافات بين الأنظمة العربية قد صنعت المحاور والتكتلات السياسية التي ساهمت في الميل إلى أن تكون استراتيجية مستقلة ومختلفة لكل قطر، فتنابزت الأنظمة الحاكمة بالألقاب والتشنيعات السياسية، مثل: التقدمية والرجعية والوطنية والخيانة والعمالة، وهو ما زاد من تدخلات القوى الخارجية للحفاظ على مصالحها. لهذا يمكن القول بأن المشاريع الوحدوية لم تكن نابعة من خيار قومي نقي، وإن كانت بعض النوايا صادقة، وأن عدم الوقوف على أسباب الفشل الحقيقية كان بسبب قصر الرؤية.

ولما كانت مشاريع الوحدة غير معزولة عن التدخلات الخارجية، فانه كثيرًا ما كان مشروع الوحدة يصبح حبرا على ورق بمجرد ان تزول التهديدات الخارجية. وكثيرا أيضًا ما كانت الصورة تتبدل حين تزول الاستقطابات العربية العربية. وهذا أيضًا

يدل على أن معظم المشاريع الوحدوية كانت تعبيرًا عن مصالح ضيقة لهذا النظام العربي أو ذاك. كما أن كل مشاريع الوحدة عدا الوحدة المصرية السورية، كانت فوقية اختارها الزعماء، ولم تناقشها الجماهير ولم يبد المثقفون والمعارضون للأنظمة رأيهم فيها. فكان من الطبيعي أن تفشل مشاريع الوحدة لأنها ضم التجزئة إلى التجزئة فخيارات الأنظمة دائمًا أن تُبقي على ما عندها من امتيازات وترحب بالوحدة إذا كانت تعطي امتيازات أخرى للحاكم والحاشية في القطر.

يمكن القول بأن مشاريع الوحدة قد انحسرت، لكن الرغبات في تحقيقها لم تختف، وهو ما يبقي الوحدة مطلبًا دائمًا وهدفًا، واستدعاؤها يحتاج إلى مراجعة التجارب الوحدوية التي طرحت وبقيت على الورق أو التي طبقت. هذا، ويجب في أي مراجعة للوحدة التعرض لعوامل تعسرها من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فوضع اليد على المعوقات من العناصر التي تعيد الفكر الوحدوي إلى مساره الصحيح.

إذن كانت المعوقات التي يواجهها العالم العربي داخليًا وخارجيًا يصعب تجاوزها في هذا الزمن، وان العرب يستطيعون أن يلجأوا إلى طرق أبسط وأسهل والى تجارب ومشاريع هي من صلب أهداف الوحدة. لماذا لا يستفيد العرب مثلاً من التجربة الأوروبية، ويحذون حذوها إذا كان تحقيق الوحدة الاندماجية يبدو مستحيلاً. لماذا لا يتبع العرب طرقا أخرى يمكن استيعابها، مثل إيجاد سوق عربية مشتركة، ومثل إقامة علاقات ثقافية مشتركة، ومثل إنشاء مؤسسات تكاملية في أكثر من مجال علمي واقتصادي واجتماعي وصحي. وكذلك مثل إلغاء الحواجز الجمركية والسماح للأفراد بالتنقل بحرية.. ألخ.

إن إعداد كل قطر على قاعدة إشراك الجماهير في كل خطوة وحدوية مهما كانت طبيعتها هو جزء من مشروع الوحدة. إن جعل الديمقراطية نهجا في المجتمع القطري سيسمح بالتطلع إلى التوحيد السياسي، لأن ذلك سيكرس علاقات ديمقراطية بين الأقطار العربية، وسيعمل على تجاوز مفهوم الوحدة بالمعنى الانقلابي أو الإلحاقي أو الضم بالقوة، وسيقر بخصوصية كل قُطر، وسيعمل هذا في عالم يميل

إلى التكتلات الإقليمية إلى تكتل الأقطار العربية أيضًا لمواجهة مشاكلها الداخلية وكذلك الأخطار التي تتهددها من التكتلات الأخرى، وسيحفزها على التضحية ببعض المصالح المحلية لأجل أشياء أثمن.

في زمن العولمة الذي يفرد جناحيه على أرجاء المعمورة، الذي لا تستطيع فيه أمة واحدة من سكان كوكب الأرض أن تدير ظهرها له، ليس من السهل على العرب إن كانوا أحياء أن يتجاهلوا قضية الوحدة. فبدون أدنى شك، إن الوحدة العربية هي الطريق الوحيد للعرب للانتقال من التخلف الراهن إلى التقدم والتنمية. والقصد هنا هو إعادة تشكيل الخارطة السياسية والاجتماعية للوطن العربي، والنهوض بالمجتمع من وضع عشائري شبه إقطاعي إلى مجتمع مدني صناعي منتج يأخذ باقتصاد السوق (العرض والطلب) ويقوم على حرية الفرد. إن دروس التاريخ تشير إلى أن التغييرات النوعية التي تحدث لأمة ما، لا تكون بالتدرج والتطور البطيء وإنما تتم من خلال وثبات نوعية يصاحبها غليان وثورة مصحوبة بعنف في أغلب الأحيان، ويكون عمودها الفقري الجماهير المحرومة التي تنهض وتخطو بثبات نحو أهدافها النبيلة.

إن الوحدة العربية تعتبر من أهم التحولات المنشودة للجماهير العربية المشتتة في أوطانها مثل كم مهمل لا لسبب عدم نفعها، وإنما لزيادتها عن حاجة الدولة الإقليمية في أغلب الأحيان أو لعدم كفايتها لحاجة الدولة. ونستطيع أن نلمس ذلك بسهولة في نوعين من الدول الإقليمية العربية، في الدول التي لديها فائض بشري يعاني من البطالة المميتة، وفي الدول التي تستورد العمالة الأجنبية من جهات المعمورة الأربع.

إن أممًا كثيرةً بل أغلب الأمم المتقدمة لم ترتق إلا بالثورات بدءًا من الثورة على الإقطاع، فالثورة على الكنيسة، فالثورة من أجل توحيد الوطن. الثورتان الإنجليزية والفرنسية كانتا تعبيرا عن التناقض بين سلطة الكنيسة والنظام الإقطاعي، ومع ظهور الطبقة البرجوازية حدثت الثورة الصناعية فيهما. كما أن الثورة الروسية كانت ثورة المحرومين فكانت الاشتراكية من أجل إذابة الفوارق بين الطبقات.

والشيء نفسه حدث في الصين وغيرها. ففي كل الثورات كان المحرومون من عمال وفلاحين هم خيلها وفرسانها.
لم يكن غِنى عن الطبقات المحرومة في المجتمع لكي تكون واجهة لأي ثورة، لأنه لا بد من تجانس مقولات الطبقة الاجتماعية في التحول المطلوب ولو مؤقتًا أو مرحليا مع غالبية الشعب، ذلك لأجل تموين زخم جماهيري مهيب يخيف أكثر مما يفعل لكي يتحقق مشروع التغيير الاجتماعي المنشود. شاهدنا هذا خلال الثورة الفرنسية حيث كانت شعارات الحرية: الإخاء، المساواة، العدالة، وكلها مطالب جماهيرية جعلت الشعب يلتف حول قادة الثورة. ونفس الشيء حدث خلال الحرب الأهلية الأمريكية حينما رفع "أبراهام لنكولن" شعار تحرير العبيد وتحقيق انعتاقهم، ولم تشذ الثورة البلشفية في روسيا عن ذلك حينما وضعت في واجهة شعارات الثورة، توزيع الأراضي على الفلاحين وتحقيق التنمية.

عادة ما تنبثق الثورات الكبرى عن أهداف وأيديولوجيات تماس وتتداخل في جملة الممارسات والتقاليد والهياكل الاجتماعية، وتصب في صالح الطبقة التي تتحدث باسمها الثورة. لهذا هناك علاقة لا يمكن الاستغناء عنها بين مفهوم الوحدة العربية ومحاولة نقل المجتمع العربي إلى صناعي منتج، تتأثر فيه أوجه الحياة بما ينعكس على التعاملات، لكي يحدث التحول العظيم في مسيرة الأمة.

إن مما لا شك فيه، هو، أن الأمة العربية تعيش مرحلة ثورة مستمرة وان امتدت على مدى نصف قرن من الزمان أو أكثر، فلا عجب في هذا فللعرب خصوصية يختلفون بها عن الأمم الأخرى. هم من ناحية يعيشون على أرض شاسعة تفصل فيها الصحاري الكتل السكانية عن بعضها وتفصلها التجزئة الإقليمية. ومن ناحية أخرى، فلمدة طويلة من الزمن وحتى في أوج أيام النهضة الإسلامية، كانت المناطق العربية (الأقاليم) تعيش في كيانات شبه مستقلة، أضف إلى ذلك التدخلات والاحتلالات الاستعمارية المتعددة الثقافات التي أبعدت حضاريًا المناطق العربية عن بعضها. لقد تركت الدول الاستعمارية أثرها الثقافي في المجتمعات العربية بعد حصول هذه المناطق على الاستقلال. وهذا كله جعل الثورة العربية مجزأة

ومرحلية، فكانت بدايتها عدم رضا عن الاحتلال العثماني بسبب التمييز العنصري ثم التحرر من الاستعمار الأوروبي، فرفض الكيان الصهيوني، فمعركة النفوذ الاقتصادي الغربي الذي ما زال الغرب يسطو به على الوطن العربي بسلاح حماية الإقليمية العربية التي تحكم وتعتمد في بقائها على حراب القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا، ولا نستطيع أن نتجاهل بأن حركة القومية العربية قد اعتمدت أحيانًا على المتغيرات السياسية الدولية، فلقد كان لضعف الخلافة العثمانية أثر سلبي على حركة القومية العربية، فلم يعطها ذلك برنامجا اجتماعيًا حضاريًا تستطيع به مجابهة الاستعمار الغربي وتنتصر عليه. وان دل هذا على شيء فإنما يدل على ضعف التشكيلات الاجتماعية التي كانت تقود المسيرة القومية، والتي لم تتعد التحليل والتنظير واستدعاء الفكر القومي.

إن من أهم أسباب العجز القومي العربي في القرن العشرين، هو، أن الثورة قادها الحكام ولم تأت من القاعدة الجماهيرية، فكان سعيها لتحقيق الآمال الكبرى بفكر أحادي لا ينسق مع الجماهير الكادحة. وقد لمسنا هذا بداية من خلال أسرة محمد علي باشا في مصر حينما كان خلال مد قومي عربي على وشك الإطاحة بالسلطان العثماني وإعادة الخلافة إلى العرب عام ١٨٣٩. في ذلك الحين تصدت القوى الكبرى (بريطانيا وفرنسا) لجيوش محمد علي، وأعادوه إلى حدود مصر، بل وحجموا دور مصر منذ ذلك الحين. ومن أتى بعد محمد علي في حكم مصر، أدار الأمور على طريقته فجعل مصر مدانة للغرب وأدى ذلك إلى ضعفها وفقدها للدور الريادي في المنطقة، وأدى إلى احتلالها من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢م.

وهكذا لم تجد الفئات الوسطى في المجتمع المصري من مشايخ وحرفيين وبقايا التجار والعلماء إلا أن تحتفظ بأحلامها لحين أن تتوفر الظروف المناسبة. وظلت ترصد الأخطار الاستعمارية الاقتصادية والسياسية، وتعيد التفكير في تأمين بقائها ووجودها القومي، فكان أن عملت على بعث اللغة العربية لإحياء الثقافة العربية بعد أن خبت قليلاً خلال الاحتلال التركي الذي ألغاها من المراسلات ودواوين الدولة.

وأما في سورية القطب الثاني في الانبعاث القومي، لم يكن الحال أفضل مما هو في مصر في ذلك الوقت، ويمكن التأكد من ذلك بتتبع قائمة أسماء الشهداء الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بهم على يد الولاة الأتراك في سورية ولبنان، أولئك الشهداء الذين درسوا في أوروبا وجاءوا إلى الوطن لكي يطالبوا بحقوق أمتهم فوجدوا المشانق في انتظارهم.

بالرغم من كل عوامل الضعف الداخلية والخارجية، كانت الجماهير العربية في المشرق تحشد قواها وتعمل من أجل الاستقلال. لكنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها في الاستقلال والوحدة، فبسبب ضعف التشكيلات الاجتماعية في ذلك الوقت لم تستطع هذه الجماهير مقاومة الغزو الرأسمالي المتقدم، وأدى هذا إلى عدم نشوء طبقة عاملة حقيقية، فخلت الساحة للطبقة الوسطى في بلاد الشام، تلك التي فرضت توجهاتها وسلوكها على الحركة القومية. ولما كانت هذه الطبقة غير متجانسة كونها طبقة من المشايخ والحرفيين والتجار وبعض وجهاء الأرياف، فقد تداخلت مصالحها مع كبار الملاك المتحالفين في المصلحة مع الاحتكارات الأجنبية، وترك هذا أثره تناقضا بين مصالح أصحاب هذه الطبقة وبين قيادة النضال، وترك بصمات واضحة في مسيرة العمل القومي في ظل الهيمنة العثمانية خصوصًا وان هذه الطبقة راحت مواقفها تراوح من الأسفل إلى الأعلى والعكس بالعكس، فهي ضد الاحتلال التركي للوطن العربي كهادم لحضارتها، وهي قائدة للجماهير حتى تحقيق الوحدة، وهي تتصل سرا بشريف مكة "حسين بن علي" وتعده بتتويجه ملكًا على المشرق العربي بعد دحر العثمانيين.

كان لطبيعة هذه الطبقة الاجتماعية المتعددة العناصر ألا تثق بالشعب وبقدراته خصوصًا طبقة الفلاحين الكادحين. وبدلا من ذلك كانت تقيم التحالفات مع القوى الغربية التي كسبت ثقة المد القومي، وتكشفت تلك الثقة بعد ذلك للعرب فما كانت إلا خداعًا قامت به بريطانيا وتمخض عن اتفاقية "سايكس - بيكو" الشهيرة التي مزقت المشرق العربي إلى دويلات إقليمية. وهكذا لم يستفد من تلك الاتفاقية سوى أبناء الشريف حسين بن علي، عبد الله ملكًا على الأردن، وفيصل ملكًا على العراق.

وأما الطبقة البرجوازية الوسطى التي تحدثنا عنها والتي قادت النضال، فإن الضربة التي وجهها لها الاستعمار حسب نتيجة الحرب (سايكس - بيكو) جعلتها تفقد توازنها، فأصبحت محاصرة بالإحباط، وبحكم تركيبتها الاجتماعية المتعددة العناصر لم تستطع تجاوز الصدمة فتمادت في تحالفاتها مع الفئات العليا من إقطاعيين وبرجوازيين، فكان من الطبيعي أن يصبح لها مصالح مع المستعمر كجزء من منظومته ولو من بعيد، ولم ترهق نفسها من أجل تجاوز الصدمة التي نقلت المشرق العربي من احتلال تركي إلى احتلال أوروبي (أنجلو فرنسي).

وسواء في مصر أم في بلاد الشام، فقد وضحت مواقف تلك الفئة، وظهر هذا واضحًا حينما تم توقيع معاهدة ١٩٣٦م مع الاستعمار البريطاني في مصر، وفي التغاضي وغض الطرف عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي النظرة المتعالية لتلك الفئة على الجماهير الفقيرة، وفي غير ذلك من الأمور التي تشير إلى سعيها إلى مصالحها الخاصة. في تلك الأيام قال الزعيم المصري الخالد سعد زغلول "إن العرب مجموعة من الأصفار..".

ونستطيع أن نقول بناء على المعطيات السابقة، بأن المرحلة الأولى من مراحل النضال القومي العربي قد فشلت، وصار محتمًا أن تأخذ مرحلة أخرى من مراحل التاريخ مكانها.

ولم يعد أمام الجماهير طريق إلا أن ترفع راية النضال من أجل التحرر والاستقلال من الاستعمار الغربي، فكانت حرب ١٩٤٨م في فلسطين التي أضيفت إلى دروس الهزيمة، وثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر التي كانت أول شعلة نصر في الطريق القومي، وتبع ذلك مواقف ومتغيرات سياسية كثيرة ضمن زخم نضالي عربي كبير.

تم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م وتم التصدي للعدوان الثلاثي على مصر حيث شهدت تلك الفترة صعود نجم الناصرية في مصر والتفاف الجماهير العربية حول جمال عبد الناصر. فكانت الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م وتلتها في نفس العام ثورة العراق التي أطاحت بحلف بغداد. وفي سبتمبر ١٩٦٢م أطاح الشعب اليمني بحكم الإمامة في صنعاء اليمن، وفي نفس العام انتصرت ثورة الجزائر

وحصلت على الاستقلال من فرنسا. واشتعلت الثورات المسلحة في عُمان واليمن الجنوبي واريتريا وحدثت مظاهر أخرى للنصر مثل تأميم البترول في بعض الدول العربية. ومع كل ذلك لم تتحقق الوحدة العربية الشاملة.

وهنا لا بد من تقييم هذه المرحلة أيضًا، وكما تحدثنا عن المرحلة الأولى التي تمخضت عن معاهدة سايكس - بيكو الشهيرة عام ١٩١٦م (بريطانيا وفرنسا). إذن لا بد من قراءة لطبيعة مكونات القوى الاجتماعية التي كانت تقوم على قيادة العمل القومي منذ خمسينات القرن العشرين عبورا على نكسة ١٩٦٧م وعلى طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تأثرت بها المسيرة القومية.

أولاً، لا يجب أن يغيب عنا، بأن معظم المتغيرات السياسية التي حصلت في الوطن العربي كانت نتيجة الانقلابات العسكرية التي قادها ضباط في الجيوش العربية من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة حيث استلم هؤلاء السلطة في كل من: مصر، سورية، العراق، السودان، اليمن، ليبيا. وانحدر كل هؤلاء الضباط من أوساط شعبية ريفية أو مدنية ريفية كما هو الحال في مصر واليمن والسودان، وان هذه الفئات تنتمي إلى القبلية والعشائرية ونشأت بين المدينة والريف، لكنها مرتبطة ثقافيا واجتماعيا بأصولها إلا أنها تراوح بين هذا وهذا وفي تنقل دائم غير مستقر، لهذا لم تكن منتجة اقتصاديا، وأما تحريكها لدولاب الحياة في بلادها فقد بين أنها طبقة تتجه إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج كونها طبقة غير مستقرة في اتجاهاتها الاجتماعية والسياسية. فاتصفت هذه الطبقة بالحركة ذات الفاعلية الفارغة كونها تتصف بالركاكة العقلية والأدبية كما سماها "د. يوسف مكي" في قراءته (أسباب تداعي مسيرة العمل القومي) حيث قال: "الركاكة العقلية والأدبية، والتقلب والتناقض وعدم الانسجام، وضيق الأفق والمحدودية الذهنية البائسة، وخلق الأوهام الكبيرة ورعايتها، وعبادة الأصنام وتقديس القوة..."

وهكذا ظلت طبقة الانقلابين في تراخ مستمر حتى زُرع فيها كره شديد للعمل وروح البناء، فكان العمل بالنسبة لها لقاءات واجتماعات وصور في وسائل الإعلام، وفي المقابل صارت أمور المواطنين ومصالحهم في تراجع وقل الإنجاز، وانتشر الفساد

والمحسوبية والرشوة. وانتهى الأمر بالطبقة الحاكمة إلى أن تصبح تقاليدها مثل الأنماط القبلية السائدة في المجتمعات البدائية.. مصالح الأسرة والعشيرة لها الأولوية.. الحكم يعمل بكل أجهزته من أجل إخضاع كل شيء في الدولة لمصلحته أولاً، وبذلك قيدت الحريات واختفت روح الإبداع. وأصبحت قيمة الفرد في المجتمع ليست من إنجازاته بقدر ما هي من الوظيفة التي يشغلها واللقب الرسمي الذي يحمله. وهكذا تحول البطل القائد الذي كان ينفخ في الجماهير من أجل الاستقلال والتحرر إلى التفاخر بما أنجز، فراح يتصرف وكأن كل ما تحقق من استيلاء على السلطة مغانم وملك خاص له يتصرف به كما يشاء، ويضع نفسه والوطن في أعين الناس بمستوى واحد.. من يعتدي على الزعيم فهو يهين الأمة والوطن! وإذا دعا الشعب يومًا إلى تنازل الزعيم فإن الشعب يعتبر ناكرا للجميل وتكبر المسافة بين الحاكم والمحكوم، ويشعر الحاكم بالعزلة، ولا بد من تمكين الأقارب والموالين لإشغال المراكز الحساسة في الدولة للحفاظ على الكرسي، هذا إن لم يكن الزعيم معتمدا على مرجعية خارجية كبوليصة تأمين له ولأقاربه وحاشيته ضد المعارضة الداخلية.

مما يؤسف له إن كثيرًا من الزعماء العرب كانت بداياتهم نظيفة ومرحبا بها وكانوا محبوبين من قبل الجماهير إلى أن لوثوا ماضيهم الجميل، وانحدروا في تصوراتهم وسلوكهم إلى أن أصبح الشعب ناقمًا عليهم من شدة ظلمهم وفسادهم، لو لاحت الفرصة للجماهير لكان سلوكه معهم أشد مما فعلوه الحكام أنفسهم بمن سبقوهم من الحكام.

ولهذا فشلت الطبقة البرجوازية التي أوجدها الحكام في المجتمع، وعجزت عن إحداث تحولات تاريخية حقيقية، لأنها لم تستند إلى محتوى اقتصادي واجتماعي وإنما أتت من المؤسسات العسكرية التي نشأت وتأثرت بمفردات الثقافة الغربية وطاعة الأدنى للأعلى طاعة عمياء، وحين تسلمت الحكم بدلاً من التحول والانفتاح إلى الديمقراطية ابقت على الطاعة العمياء فلم يتقدم المجتمع المكبل بتكميم الأفواه والمحروم من الاعتراض.

من العثرات التي تعثرها النظام العربي، هو، ارتفاع أسعار النفط ومضاعفة طاقته الإنتاجية التي أدت إلى زيادة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة العربية. نتج عن هذا اتساع الهوة فجأة بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة. وعمل هذا على عدم خلق إمكانية وجود تكامل اقتصادي عربي. ليس هذا فقط بل إن التزامن بين البدء في تصدير النفط العربي إلى الخارج بكميات تجارية كبيرة، وبين حدوث الانقلاب العسكري في مصر عام ١٩٥٢م ، الذي قدر لقيادته أن تلعب دورًا رئيسيا في مسيرة العمل الوحدوي القومي، ومع ارتفاع أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣م . كل هذا أوجد ارتباكا وتوهانا أدى إلى انقسام الجماهير بين الأنظمة العربية الصديقة للغرب، والأنظمة الصديقة للاتحاد السوفيتي المناصر للثورة العالمية وحيث صنع هذا الانقسام شرخًا لم تشف منه الأمة العربية حتى بعد زوال الاتحاد السوفيتي من خريطة العالم.

وهكذا شاءت الأقدار أن تصبح الثروة العربية بين أيدي الأنظمة التي لم يكن لها دور في مسيرة العمل القومي الذي بدأت طلائعه منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فدول الخليج العربية حتى مطلع السبعينيات؛ باستثناء المملكة العربية السعودية، كانت خاضعة للهيمنة (الحماية) البريطانية ولم تحصل على استقلالها بالحديد والنار كما الجزائر واليمن الجنوبي مثلاً، أو نتيجة انتفاضات شعبية ضد المستعمرين كما في بقية الأقطار العربية، وإنما عملت بريطانيا على منح الاستقلال لتلك المناطق نتيجة لأوضاع بريطانية داخلية محضة وبناء على القرار البريطاني بتصفية القواعد البريطانية الذي سمي في ذلك الحين بشرق قناة السويس. ومعنى هذا أن خروج الاستعمار من مناطق الخليج العربي ليس نهائيًا فقد حلت بدلاً منه معاهدات صداقة بين بريطانيا وبين تلك الدول، وبقي خبراؤها ومستشاروها في دهاليز الحكم في تلك الدول.

لقد ساعد خروج بريطانيا بتلك الطريقة السلمية في تكريس القطرية المحافظة، وأدى الغنى نتيجة العائد من البترول إلى تكريس الأيديولوجيا القطرية المحافظة أيضًا، وجعلها بمأمن من رياح التغيير التي كثيرًا ما تهب على المناطق الأخرى.

لقد ساهم تدفق النفط في دول الخليج العربي بصفة عامة إلى شد اهتمام الولايات المتحدة أكثر فأصبحت غطاءً منيعًا في هذه المنطقة وحامية للأنظمة مهما كانت الدولة صغيرة المساحة وقليلة السكان، لأن المهم هو المصلحة.

لهذا، إن السبيل الوحيد للنهوض الحضاري وتملك المقدرات العربية المادية والمعنوية، ووضعها في خدمة الأمن القومي هو الوحدة العربية، فبالوحدة يتحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي الصحيح وتعلو الراية، والوحدة من منظور استعماري هي خطر وتهديد لمصالح الدول المتنفذة.

لقد عملت عوائد النفط الباذخة على دويلات النفط العربية على ترسيخ الأيديولوجية القطرية على مستوى الوطن العربي كله. وصنع الفارق الكبير بين الأغنياء والفقراء فجوة كبيرة انعكست على أوجه الحياة. في الدول النفطية جرى اعتماد البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية على أساس من تقديس للدولة القطرية، فصار لها علم ونشيد وأغان وفنون مختلفة من أشعار وفولكلور، وأصبح الاعتداد والتفاخر بالقطرية على حساب القومية.
وقد أسهم النفط في منطقة الخليج في نزوح الكثيرين من ذوي الميول الإسلامية السلفية من مصر وسورية وغيرهما، وعمل هؤلاء في المؤسسات التعليمية والثقافية في دول الخليج فمارسوا دورهم في قيادة الإعلام والثقافة والتربية في تلك الأقطار وساهموا في وضع مناهج التربية والتعليم. وباسم الدين أسهم هؤلاء من خلال واقع أعمالهم في تعطيل الوعي القومي لصالح السلفية. كما أن تلك الأنظمة بطريقتها شجعت على السلفية في سياقها الإسلامي العريض على حساب عروبة وتاريخ هذه الدول، ذلك لأجل خلق تاريخ للدولة والتوسع فيه ليبدأ فقط من السنة التي اعتلى فيها الحكام كراسي الحكم في بلادهم.

إن كانت الوحدة الإسلامية توحي بخطر غير محتمل وأصبحت مستحيلة في عصر النظام العالمي الجديد، فإن البعث القومي العربي يلح ويقرع الأبواب ليل نهار، ويرتفع صوته كلما واجه العرب صفعة بسبب تشرذمهم ناهيك عن مستوى التعليم بين المواطنين العرب الذي سيقودهم إلى الوعي، ويوقظ فيهم الكرامة والكبرياء

اللذين لن يتوفرا لكل العرب إلا إذا تمت الوحدة القومية. فرغم الدور المعادي لفكرة القومية والوحدة من قبل الأسر الحاكمة في بلاد البترول، ومباركتها للسلفية تحت مبرر أنها مجتمعات محافظة وهي لا تقصد إلا تعمية مواطنيها عن تواصلهم الفكري القومي، فقد أدى ذلك كله إلى تناقضات وفضائح لأيديولوجية السلفية المحافظة في تلك الدول، وحيث اصطدمت الاتجاهات السلفية في بنائها التحتي بالنمو الرأسمالي وتوطدت علاقاتها المستمرة بالدول الغربية خصوصًا بالتبعية الاقتصادية التي راحت تظهر بوضوح منذ عام ١٩٧٣م حينما تضاعفت عوائد البترول.

لقد عمل العائد النفطي السخي في مجتمعات صغيرة صعب عليها استيعاب كل هذه العوائد على غياب استراتيجية مدروسة مرحلية وبعيدة المدى مما أدى إلى فساد وإسراف يعتبران مناقضين لروح التقشف والزهد اللذين يشجع عليهما الدين الإسلامي الحنيف. فتبين للسلفية الدينية المعادية للقومية أن التبذير والإسراف بتلك الشاكلة يحملان بذورًا ومضامين مادية تتعارض مع جوهر العقيدة الإسلامية. ولما كان تدفق المال في تلك الأقطار أسرع من التفكر، وظهرت طبقة من الأغنياء عدا الأسر الحاكمة، وصار أبناء البلاد يديرون شئونها، طغت المادة على كل شيء وتراجعت السلفية الدينية، وأصبحت المجتمعات علمانية بدون دساتير ودون قواعد مكتوبة وكأنها أقطار علمانية في الجوهر، ومحافظة في الظاهر، فأنسى السعي إلى تملك العقارات والأعمال وجمع الأموال كل ما له علاقة بالوحدة العربية بل وأصبح هاجس الوحدة مثل كابوس كلما خطر على بال الأسر الحاكمة، لم تجد إلا أن تسلم كل أوراقها ومستقبلها للغرب.

من ناحية أخرى، واكب تلك المرحلة أن الدول التي رفعت الشعارات القومية في مصر والشام وغيرها كانت أكثر جبروتا وقمعا لشعوبها، إضافة للفقر والاقتصاد الهزيل. وأدى هذا إلى تغييب إمكانية المفاضلة الأيديولوجية بين المجتمع في أقطار الخليج والمجتمع في الدول العربية الفقيرة بما لا يخدم حركة الثورة العربية. من هنا نجد، أنه ما كاد يحين الرفض للمنهج المحافظ، إلا وقد وجدنا أن البديل القومي

والحركة القومية في الأقطار الفقيرة أصبحا في أدنى مستوياتهما. وهكذا عم اليأس بين الناس في كل مكان من المحيط إلى الخليج، ولو وجهت سؤالاً واحدًا وكررته بين الناس العاديين الغيورين على انتمائهم القومي، من طنجة إلى البصرة، كنت ستجد الرد على الوجوه واحدًا يتمثل في عدم الاكتراث واليأس، حتى وإن لم تنطق بذلك الألسن.

إن من سخريات القدر، ومما هو غير مُتوقع، ولم يخطر حتى على بال منجم، أن تسقط الأنظمة من قواميسها القومية في مصر وسورية وغيرهما، التحدي للكيان الصهيوني، وأن تتخلى الأنظمة عن مكونات مجتمعاتها كالاشتراكية وغيرها، وتنتقل إلى شعارات أخرى لا تتعارض مع منهج الأيديولوجية النفطية وروحها، "لنعيش اليوم"، وهو ما تسعى إليه الدول الرأسمالية لكي تستمر في عملية نهب الأموال من مجتمع عربي استهلاكي مائة بالمائة.

أجل، لقد ساهمت أموال النفط العربية في إطالة عمر الأنظمة البرجوازية التي عجزت أمام التحدي الصهيوني، وعجزت عن رفع مستوى مواطنيها. لقد مكنت أموال الدعم التي قدمتها الأقطار النفطية لدول الطوق حول إسرائيل الأنظمة من الصمود والبقاء لتحكم شعوبها بقوانين الطوارئ، وتتصدى بشراسة لقوى المعارضة. فبدلاً من أن تكون الهزائم أمام إسرائيل واحتلالها للأرض العربية سقوطًا للحكام الذين تسببوا في تلك الهزائم، عملت أموال النفط على إبقائهم ونشر الفساد والإفساد. من هنا يتبين لنا كيف التقت البرجوازية والسلفية السياسية والأقطار النفطية المحافظة على إدارة ظهورها لفكرة القومية العربية والوحدة على الرغم مما بين هؤلاء الفرقاء من تناقضات أساسية، ولم يكن ليحدث مثل هذا إلا بسبب أموال النفط.

حينما سقط نظام الشاه في إيران وأجبر الشاه على المغادرة، وتحولت إيران إلى جمهورية شيعية إسلامية، وتوجس العرب الخليجيون الخطر، وجدت الأقطار العربية النفطية ملاذها في مجلس التعاون العربي مفضلة أن تحتمي بالمظلة الغربية بديلاً عن الوحدة العربية. فكان أن أوجدت مجلس التعاون الخليجي من أجل

الحفاظ على الأنظمة من خلال مراقبة الأوضاع السياسية والأمنية. وحتى في هذه فقد سقط مجلس التعاون في أول امتحان له حينما احتلت الكويت من قبل العراق، فلم يجد إلا الاستعانة بقوى أجنبية، هذا عدا أن الاحتكاكات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي لم تتوقف منذ ما قبل تكوين المجلس وحتى الآن، وكثيرًا ما كانت تصل إلى حد استعمال السلاح بين دول مجلس التعاون. إن الأمن لأي قطر عربي، سواء في الخليج أو غيره، لن يتحقق إلا في إطار الأمن القومي والوحدة.

لقد أتاحت الطفرة النفطية الفرصة لأن يرتفع مستوى المعيشة في الأقطار العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي لعب دورًا كبيرًا من ناحية تضخم الأموال بين أيدي الرأسمالية العربية التي أصبح يمثلها عدد كبير من مواطني الأقطار النفطية، التي ما زالت ترفض تجنيس المواطنين العرب وخلقت عنصرية بين من هو وافد عربي وبين من هو مواطن في دول النفط ، فكان الأجر ليس بمقدار الجهد، هذا عدا القوانين التي تعطي للمواطن كل شيء وللوافد شيئًا لا يصلح للمقارنة، فصنع هذا خللاً وعدم توازن وعطل من إمكانية حدوث تنمية حقيقية على أساس التصنيع والتحديث والنهضة في المجالات التي تؤدي إلى عائد مادي وحفظ الأموال داخل القطر العربي.

إن ما تبدو عليه الأقطار النفطية من بريق ومظاهر خارجية، ربما يبهر العيون كونها تتزين بما تستورده من إبداعات الخارج، فيقع هذا في نفس المشاهد عن بعد فيظنه تطورًا وتقدمًا حقيقيًا، وما هو في الحقيقة إلا زيف وخداع وليس أكثر. لهذا دعنا نفسر ذلك ونظهره على حقيقته، فربما تتضح الصورة وتظهر على حقيقتها وليس كما نراها لأول وهلة عن بعد ونحن مبهورون وخيالنا لا يرى إلا حجم المال الذي أوجد ما نشاهده من عظمة ورقي خادع.

الأمر ببساطة يكمن في أن من أصبح يملك المال فجأة في أقطار النفط وبطريقة غير عادية، أصبح أيضًا نهما في جمع المال بطرق أخرى، بل واكتشف أن جمع المال هو الأسهل، فبعد أن استطاع أن ينفذ إلى كل المصادر التي أتاحها له القانون المحلي والعرف والعادة إلى الكسب والاغتناء، وبما وصل إليه من جاه ونفوذ

ضمن السلم الهرمي الطبقي في مجتمع النفط، عرف طريقه أيضًا كيف يتعامل مع الرأسمالية الأجنبية. فلما أشار عليه العاملون معه لكي تظل وظائفهم تجدد حاجته إلى خبرتهم، أشاروا عليه بأن يتعامل مع التصنيع ويملك الصناعة أو ينقلها إلى بلده. إلى هنا والأمر مقبول ويبدو انه في الطريق الصحيح، ومن حق الإنسان أن يطور نفسه وأن يعمل ويكسب ويزيد من دخله.

إذن أصبحت فكرة المالك الخليجي أن يملك الصناعة، واختار أن ينشئ مصنعًا ما في بلده. هنا تبدأ المشكلة على حساب الوطن والمجتمع. فكون المواطن يملك الأموال بطريقة غير عادية ويحصل عليها بسهولة، تجده لا يريد أن يضيع الوقت، فيطلب دراسة وافية للمشروع ويكلف جهة أجنبية بوضع التصاميم (هنا يبدأ الخلل). ويشرع في قبول عروض تنفيذ المشروع، ويتلقى العروض ويعكف على دراستها ومناقشتها مع معاونيه.

طبعًا.. من المعلوم أن أي مشروع هو عبارة عن عدة مشاريع صغيرة. لو أردنا أن ننشئ مؤسسة مالية في موقع مناسب في شارع ما من المدينة، وليكن المشروع بنكًا مثلاً، فإن البنك عبارة عن مشروع بناء يتكون من عدة مشاريع صغيرة ، مقاول مواد البناء والإنشاء،ومقاول البلاط ، ومقاول الخدمات الصحية، ومقاول الدهان، ومقاول الشبكة الكهربائية، ومقاول الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) من أجهزة وغيرها إلى أخره من أعمال في داخل البناء وخارجه، وكل هذه الأعمال تحتاج إلى خبرات ومواد ومعدات وأدوات.

بسبب فائض المال والغنى غير العادي يميل صاحب المشروع إلى التعاقد مع شركة أجنبية تقوم بتنفيذ المشروع من ألفه إلى يائه، ولا يستمع إلى من ينصحه بأن ينفذ المشروع محليا تحت إشراف استشاري محلي، وفي المحصلة ربما تكون التكلفة تساوي تقريبًا نصف ما تطلبه الشركة الأجنبية.

لو كان أحد المشاريع يكلف خمسة ملايين دولار أمريكي مثلاً إذا تم تنفيذه بواسطة الشركة الأجنبية، وكلفة نفس المشروع لو نفذ محليًا ثلاثة ملايين فقط، فإن صاحب المشروع لا يخسر فقط مليوني دولار، وإنما المجتمع والدولة تخسر معه الثلاث ملايين الأخرى. دعنا نتخيل حجم العمالة المحلية التي كانت ستساهم في تنفيذ

المشروع لو تم تنفيذه محليًا، كم من العمال والخبراء والفنيين والمحال والشركات التجارية وشركات بيع المواد والمعدات كانت ستشارك في الإنشاء والإدارة والبيع والشراء. في أغلب الأحوال تعمل الشركات الأجنبية على جلب معداتها وفنييها معها من الخارج.

من هنا يتبين لنا أن الانبهار بما نرى في الدول البترولية لا يخدم مستقبلها ولا يعزز من استمرارها ولا يعز أمتها بل انه يجعل عائد النفط سعادة لحظية مثل سحابة صيف في عمر الزمن، لا يكون له أثر إلا سلبيًا على الانتماء القومي. فهو سبب في إضاعة فرص كثيرة من أجل الوحدة، وهو يعزز الإقليمية على حساب الوحدة، وبنتائجه يعمل على تعطيل خلق القوى الاجتماعية القادرة على قيادة المشروع القومي، ويزيد من التبعية للخارج بسبب ربط الاقتصاد العربي بحدة أكثر بالدول الإمبريالية.

وأما على المستوى الشعبي في الأقطار الفقيرة، فإن الأنظمة الحاكمة وبرجوازيتها الصغيرة التي رفعت شعار الوحدة سابقًا، أضحت منذ ١٩٦٧ تهتم بالنهب والسلب، وإلا كيف قيل بأن الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" خرج وهو يملك المليارات من الدولارات، والرئيس المصري المخلوع "حسني مبارك" يملك وأسرته سبعين مليارًا من الدولارات، ورئيس ليبيا سابقًا "معمر القذافي" وأسرته يملك مائة وثلاثين مليارًا من الدولارات ، وبقية الرؤساء والملوك العرب الله وحده يعلم كم من المليارات مع أسرهم يملكون. فكيف تم جمع هذه الأموال إذا لم تكن عن طريق الصفقات الاحتيالية اللا أخلاقية والفساد والرشوة والعمولات.

أضف إلى ما سببه النفط من تدفق للأموال وبطريقة فجائية إلى أن خلق دمارًا لاقتصاد الدول العربية الفقيرة.. حيث أن أغنياء الخليج استطاعوا شراء أضخم العقارات والأراضي في البلاد العربية الفقيرة، وتدخل رأس المال الخارجي في أي اقتصاد معناه زيادة الأسعار وازدياد تكلفة المعيشة، وبالتالي زيادة الإيجارات. ولهذا كله حدثت أزمة سكنية للمواطنين في الدول الفقيرة لتدني مداخيلهم وعجزهم عن الشراء أو الاستئجار بالأسعار التي تقفز فجائيًا. كما أدى ارتفاع أسعار النفط

إلى جعل منطقة الخليج العربي جاذبة للخبرات الكفؤة التي تسعى إلى الربح، فغادر فجأة وبتسارع من غادر من خبراء الدول العربية الفقيرة وفنييها إلى أقطار الخليج المغرية بمستوى المعيشة العالي فيها فهي تقدم أجورًا عالية، فكيف لا وما يمكن أن يوفره العامل الفني شهريًا هناك يتجاوز راتب الوزير في مصر أو في سورية، وهو ما سرَّع مثلاً من تدهور الإنتاج الزراعي في البلدان العربية.

هذا، ونجد أن هجرة العمالة العربية إلى أقطار الخليج، قد أسهمت بطريق غير مباشر وعن غير قصد في ترسيخ النظرة القُطرية، بسبب التفرقة والتمييز التي يلقاها العمال العرب في تلك الأقطار، هذا عدا أن المعاملة التي يلقاها العامل العربي في أقطار الخليج تعتبر الأدنى مقارنة بالآخرين. كما أن السماح بقدوم العمالة العربية يخضع للمزاج ولعلاقة الدولة الأم بالدولة النفطية. وقد طغى هذا على كل الاعتبارات والطموحات القومية لتحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة.

وللإنصاف فقد دخلت مصر كأحد أمثلة الدول العربية الفقيرة، أربعة حروب مع إسرائيل، ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وحرب الاستنزاف ،إضافة للحصار والعقاب الاقتصادي الذي كانت توقعه عليها أوروبا وأمريكا. تكبدت مصر مثلاً في تلك الحروب الكثير من الخسائر على شتى الأصعدة، وقيل إن الدول النفطية قدمت الدعم المالي لمصر، وما عرفت تلك الدول بأن إغلاق قناة السويس في مصر بسبب الحرب تسبب في خسارة مصر من العملات الصعبة أكثر بكثير مما قدمه العرب من مساعدات لمصر. وهذا ما جعل مؤيدي توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل يبررون توجه السادات بمصر إلى الغرب بسعيه إلى أن تتخلص مصر من مشاكلها الاقتصادية، كأن مجرد انفصالها عن الوطن العربي وتوقيع الصلح مع إسرائيل سيجعلها تنتمي إلى الحضارة الغربية المتقدمة. وعلى أثر ذلك ظهرت أيضًا النعرات الإقليمية والشعارات المعادية للعرب، فقد خرج أمثال توفيق الحكيم في مصر بنعرات الإقليمية، وراح ينعكس هذا في آذان المواطنين العرب عبر وسائل الإعلام فعم اليأس والإحباط، وقد تجلى هذا بعد ذلك حينما نشبت الحرب العراقية الإيرانية فكان العراق وحيدا فيها عدا بعض دول الخليج وتدويل المساندة لمن يساعد ومن لا يساعد، ولم يكن للعرب دور قومي في تلك الحرب. هذا عدا حروب المقاومة

الفلسطينية مع الكيان الصهيوني التي كانت تدور رحاها، واغلب الأقطار العربية لا تسمع ولا تشاهد تلك الحروب حتى في وسائل الإعلام التي تملكها. هذا وغيره لم يساعد على نمو حركة القومية العربية، ولذلك استبدل بالقومية الاعتزاز بالقطرية، وبالجندي العراقي الباسل في حربه مع إيران، وبالمواطن الفلسطيني الصامد الذي يتحدى آلة الحرب الصهيونية بالحجر، وكل ذلك حصل على حساب البطولات العربية الوحدوية.

هذا، وإن وجود الأقليات في الدول الصغيرة يجعل الأمر سهلاً عليها أن تصنع عدم الاستقرار خلال الأزمات، وذلك بمطالبتها بالاستقلال، وقد نلمس هذا بسهولة في دول كثيرة، فلم يكن صعبًا أن تنفصل بنجلاديش عن دولة باكستان، ولا اريتريا عن الحبشة، وكانت محاولة بيافرا للانفصال عن نيجيريا، وتوجد حركات اثنية ما زالت تطالب بالاستقلال كما في أيرلندا وسيرلانكا ورواندا، والفلبين وأسبانيا، وكما حدث الانفصال أخيرًا في جنوب السودان. وقد يحدث مثل هذا عند أول أزمة أو مشكلة اقتصادية أو سياسية تواجهها بلد ما توجد فيها أقليات. المواطن في أي دولة يتفاخر حينما ينتمي إلى دولة كبيرة لها شأن بين أمم العالم تكون مهيبة الجانب عزيزة أعلامها بين الرايات، لكن الأمر لا يكون كذلك حينما تكون الأمة معرضة دائمًا للأزمات والانفصالات وعدم الاستقرار، وتصير هويتها الوطنية عرضة للمساومة. فالأمة القوية ذات الاقتصاد الناجح المستقرة سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا يشعر فيها المواطنون بالراحة النفسية فيبدعون في حياتهم، ويصبح نجاح البلد معقودًا على نجاح الأفراد فيه.

فلا يتصور أحد أن تحدث اضطرابات في الدول الغنية بل وتكاد أن تكون الانقسامات معدومة فيها. فلا يتصور أحد أن تتعرض الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً إلى محاولات انفصالية إثنية، رغم أنها مجتمع متعدد الثقافات والأعراق، والشيء نفسه بالنسبة لعموم الدول الأوروبية عدا مشكلة أيرلندا في المملكة المتحدة. ولهذا فإن الحركات الانفصالية في الوطن العربي هي نتيجة التجزئة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. التجزئة تعتبر مسئولة عن محاولات انفصال الأكراد في

العراق، وبسببها وبسبب مشاكل السودان السياسية والاقتصادية انفصل جنوب السودان عن شماله.
وما دامت التجزئة قائمة فليس غريبا ان نشهد انفصال شرق السعودية، وربما أيضًا دولة قبطية في مصر، ودولا للأمازيغ والبربر في شمال إفريقيا، وغير ذلك من انقسامات ما زالت تهدد الدول الإقليمية العربية، بل إذا استمر حال التجزئة كما هو عليه الآن، فإن الأقطار العربية ستنجب عبر الحقبات القادمة مزيدًا من الدول الإثنية، ذلك ما لم تستيقظ الشعوب العربية وتعمل في اتجاه الوحدة حيث مصادر القوة والمنعة والتنمية والاستقرار.

إن معظم المشاكل التي واجهت الأقطار العربية كانت مشاكل إقليمية بين العرب أنفسهم، فلو تحدثنا مثلاً عن مشاكل الحدود بين الدول العربية لوجدنا أنها لا تنتهي بل إن كثيرًا من المشاكل الحدودية أدت إلى حرب سافرة بين دولة عربية ودولة عربية أخرى.

لقد ظلت التجزئة حاضنة لتربية مشاكل الدولة القطرية وشاغلها على الدوام، وبقيت العامل الرئيسي في ابتعاد القطر عن القضايا القومية. خلال الحرب العراقية الإيرانية كانت إسرائيل تحاصر مدينة بيروت في لبنان والعراق في حرب ضروس مع إيران، وكانت الأولوية أن يدافع الجندي العراقي عن أهله وعن مدنه وترابه العراقي. وبعد احتلال سيناء من قبل إسرائيل، ظلت مصر تحت الضغط الشعبي مشغولة في كيف تزيل آثار العدوان وتعالج مشاكلها الاقتصادية وتحارب الفقر ولم تكن مشغولة بتأخر قيام الوحدة العربية. لو أن مشكلة قد واجهت أحد الأقطار العربية في ظل دولة الوحدة، هل يمكن أن تكون معاناة القطر مثلما هو الحال في وضع التجزئة ؟! نستنتج من هذا أن المشاكل القطرية وتعامل الأنظمة معها تبقى إحدى المعوقات الرئيسية للعمل القومي العربي.

وكانت هذه بإيجاز نبذة عن الأسباب التي وضعت العالم العربي في ظروف العجز الراهنة. الجيد في هذا أن هذا الحال ليس عاملاً ثابتًا ونهائيًا أو كما يفترضه اليائسون، وهو ليس مطلقًا. فالإنسان وما ينتج عنه من فعل يعيد كتابة التاريخ ما

دامت إرادته لا تستسلم مهما كانت المشاكل والمعوقات. وأكبر دليل على أن الأمة العربية ما زالت حية وقادرة، ما صنعته ثورة الجماهير العربية في بعض الأقطار، التي راحت تنفض غبار التخلف عن هذه الأمة.

إن أممًا كثيرة عبرت الطريق نفسها وتغلبت على مشاكلها وتوحدت وصنعت أمجادها بعد أن كانت تتخبط في غياهب الجهل والتخلف. وهكذا كانت وستظل المسيرة البشرية تعبد المسارات وتكتشف الأمم فيها قدراتها وثرواتها الحقيقية المتمثلة بقدرة أبنائها على خلق الواقع الجديد المتمثل بما تقوم به من إنجازات وتفوق. إن ما حدث في عالمنا العربي في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين ما هو إلا مخاض تاريخي سيؤدي حتمًا إلى التقدم والوحدة طال الزمن أم قصر.

فإذا كان الوحدوي العربي معنيًا في هذا الزمن بعرض ملامح فكره القومي فلا بد من الاعتراف بصراحة بأن هذا الفكر مرتبط ارتباطًا عضويًا بقراءة معمقة للتاريخ الإنساني والحضارة والحداثة، وذلك حتى يستوعب الحاضر ويبدأ من حيث انتهى الآخرون. يجب أن يكون الفكر القومي استذكارا لتاريخ الأمة حتى يكون العلم والإيمان في صميم هذا الفكر بل وهاجسه لتحقيق الديمقراطية والنهضة في مجتمع حضاري خلاق منتج، يؤدي رسالة إنسانية يباهي بها الأمم الأخرى. يجب أن ينهض الإنسان العربي وينظر بتفاؤل إلى الغد، ويأخذ العبر من الماضي ويبقيه ماضيا، ومن الحاضر ويستوعبه، ويظل هاجسه الأكبر دائمًا هو المستقبل، وألا يُسقط البعد التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفلسفي، فالمسيرة الحضارية لا تتوقف ما دام التاريخ لا يتوقف.

يجب ألا يكون الوحدويون المهتمون في الشئون العامة أصحاب غايات وأطماع دنيوية حتى لا يفقدوا مجدهم ولو بعد حين نتيجة لأطماعهم، ولأجل ألا تصبح القلة الباقية موزعة بين:

فريق يتخذ القضايا القومية ملهاة يملأ فراغه بها عندما يعود من عمله الخاص فيجلس إلى صحبه ويبادلهم الأحاديث عن الديمقراطية والوحدة العربية، وعن الحرب والسلام، ويوهم نفسه وصحبه أنه يؤدي بذلك واجبًا وطنيًا بكفاءة واقتدار.

وفريق آخر تلتهب في نفسه عاطفة وطنية شفافة وصادقة لكنها لا تخرج من حيز الشعور إلى حيز العقل فتظل سجينة الشعور، ويصير مدفوعا بشتى الانفعالات النفسية والتأثرات العاطفية دون أمن أو استقرار.

فمثل هكذا مجموعات تسوق للوحدة القومية،وينقصها الإيمان الكافي بالأيديولوجية القومية، لا يمكن أن تحقق نهضة حقيقية في أوطانها، وسيصعب تحت قيادتها أن تتحقق الوحدة. إن الشعور القومي الصحيح هو الذي يبتعد عن أدران المادة ويرتفع إلى حيّز العقل لكي يصبح شعورا يدعمه الفكر، ويرقى إلى آفاق عليا يطاول فيها السحاب عزة وكرامه أعلى وأغلى من بريق الذهب والفضة والجاه والسلطان، وهذه التي كثيرًا ما تكون إحداها أو كلها السبب في تنزيل أصحاب السلطة والصولجان إلى الحضيض.

## ▪ العرب والعولمة

حقيقتان تخصاننا نحن العرب في العصر الحديث أو المتأخر، لا يمكن للمرء أن يتجاهلهما، الحقيقة الأولى هي سقوط الاتحاد السوفيتي المتمثل بالمنظومة الاشتراكية بقيادة روسيا، التي كانت تتصدى للنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة (النظام العالمي القديم - توازن الرعب النووي - الحرب الباردة - القطبية الثنائية). الحقيقة الثانية هي عدم قيام الوحدة القومية العربية الشاملة، التي ما زالت تراوح بين أن تكون حلمًا أو هدفًا أو مثلاً أعلى وربما احتمالا يقترب أو يزداد ابتعادًا.

من هنا يتبين لنا مبكرًا في هذه القراءة، بأن المؤثر الأجنبي له أثر شبه مباشر في قيام أو إبطاء الوحدة العربية. وأن هذا الأثر يقوى أو يتلاشى في حال أن يصبح الوجود القومي عند العرب أكثر أو أقل عمقًا. أي أن القومية العربية كوجود حضاري تقوم وتتعزز على أساس وجود الأمة متماسكة ومتمسكة بتراثها وبازدياد وعي أبنائها. أي أن القومية العربية كتيار أيديولوجي أو فكري وكحركة سياسية، تمثلها عدة أقطار.

ومن هنا أيضًا تعتبر الوحدة العربية قائمة بمعنى من المعاني أو بصورة من الصور، لأن الوجود القومي وحركة القومية العربية موجودان بقوة في الوطن العربي. لا شك في أن النخب وطلائع الشعب العربي تعتبر أن الوحدة العربية أرقى القيم السياسية. ومن هنا يتبين أن المؤثر الخارجي أو الأجنبي ينحصر تأثيره على سرعة أو إبطاء قيام الدولة الموحدة، أي على الأمة بمعنى الهوية، والمرجعية بمعنى القومية، والهدف هو عدم قيام الوحدة بين الأقطار العربية.

إن المتغيرات العالمية كالتحولات في البيئة الدولية وفي موازين القوى والمصالح والقيم تؤثر، سلبًا أو إيجابًا، على قيام دولة الوحدة العربية. فلا بد من إبقاء عين على هذه المتغيرات والتحولات وتوظيفها كلما سنحت الفرصة، وذلك لجعلها في خدمة الهدف الوحدوي القومي.

لقد أصبح من المؤكد بأن الكيان السياسي للقومية العربية هو دون شك، "الدولة العربية الواحدة"، بمعنى توحيد الكيانات المنتشرة على امتداد الأرض العربية في إطار كيان سياسي واحد. لهذا كانت المحاولات والتجارب الوحدوية التي حدثت في القرن العشرين، شكلاً من أشكال البحث عن الكيان السياسي القومي. إن عدم قيام دولة الوحدة العربية يعود إلى الاستعمار وإلى تعدد القوى الاستعمارية، وإلى التجزئة التي أحدثها الاستعمار أيضًا الذي خلق الكيانات القطرية العربية، وخلق الكيان الصهيوني الذي تبنى نفس الأسلوب في علاقاته مع الأقطار العربية حيث نرى أن إسرائيل ترفض الجلوس مع العرب مجتمعين حتى وإن كانوا الأضعف في مباحثات السلام، فهي تفضل التعامل والتعاقد والاتفاق مع كل دولة عربية على حدة حسب مبدأ التجزئة. هل هي صدفة أن يكون هذا خطة صهيونية بحتة أم أنه امتداد للاستراتيجية الغربية التي لا تريد الوحدة للعرب على أي صورة من الصور؟!

إن التجزئة التي تواجه الأمة العربية في هذا الزمن، إنما هي ما طغى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بل منذ أربعة عشر قرنًا. فالتجزئة لم تكن مسارًا للتطور العربي وإنما فرضت بالقوة من قبل القوى الاستعمارية المتنفذة، بمعنى أن التجزئة قد قامت على أنقاض منطقة كانت موحدة قبل قدوم الاستعمار. وفي العهد الأخير كانت التجربة الوحدوية الناصرية (سورية ومصر) درسًا وعته الولايات المتحدة

قائدة المنظومة الاستعمارية الغربية في مواجهة حركة القومية العربية، فعملت بحرص لأجل الا تتكرر في الوطن العربي تجارب وحدوية أخرى.

إن من مظاهر النظام العالمي الجديد (العولمة) الذي بدأت شمسه تشع في أكثر من اتجاه، هو تطويع وإخضاع الدول والأنظمة خصوصًا من كانوا يومًا أصدقاءً للاتحاد السوفيتي أو حتى كانوا يقفون على مسافة واحدة من العملاقين. كما أن الثورة الصناعية الحديثة التي شهدت طفرة في ثورة المعرفة والمعلومات التي تقود مجالات كثيرة كالاتصالات وعلوم الفضاء وهندسة الحاسب الآلي وأشياء أخرى، سوف تترك أثرها على العلاقات والتوازنات بين الدول، لأنها أوجدت فترة انتقالية عالمية دخل فيها العالم كله في سباق حضاري، ستتشكل في نهاية السباق توازنات بين القوى النشطة، وقد لمسنا أثر الطفرة الصناعية التكنولوجية على ثورات الشباب التي انطلقت في الأقطار العربية بغض النظر كيف ستكون النتائج، وكيف استطاع الشباب أن يوجدوا في زمن قصير رأيًا عامًا موحدًا بين قطاعات المجتمع ، وتخطوا المؤسسات الحزبية التي تقوم منذ سنين في بلادهم وأضحوا قادتها.. كل ذلك ما كان ليحدث بهذه السهولة لولا الشبكة العنكبوتية التي جعلت الشباب يلتقون ويتخاطبون وهم في بيوتهم وأينما كانوا.

لا يفوتنا أن نشير أيضًا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، أضحت القطب الأوحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبحت تتحكم في قرارات المنظمة الدولية. إلا أن الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي وتضررت الضرر الأكثر الولايات المتحدة ووجود قوى اقتصادية أخرى ما زالت متماسكة كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان ودول أخرى في نفس الطريق، قد يسارع هذا في إيجاد أقطاب آخرين منافسين اقتصاديًا للولايات الأمريكية المتحدة التي تتفاقم أزماتها الاقتصادية.

وأما تأثير العولمة على المستوى العربي، فانه يتمثل في طبيعة الرأسمالية العالمية التي هدفها تحويل "العالم" إلى "سوق موحدة"، تعمل وفقًا لآليات وقيم النظام الاقتصادي الرأسمالي لتحقيق الهدف الذي أجمعت القوى الغربية عليه، بحيث تضع ثقلها في تصفية "الصراع العربي الغربي" أي تصفية "الصراع العربي الإسرائيلي"

وذلك لأجل أن تتحقق الهيمنة الغربية بشروط الأقوى وتختفي حركة القومية العربية، تمشيًا مع، أن نظام العولمة العظيم قد سبق انتقال العرب من القطرية إلى القومية. هذا، ومن السهولة أن ندرك مغزى المناورات السياسية على العرب من ناحية الغزل الغربي والصهيوني والإغراء بالديمقراطية مرة للشعب العربي، ومرة أخرى بتضخيم الخطر الإيراني في آلة الإعلام الغربي وحتى العربي الدائر في فلك الغرب، ومحاولة جعل العرب وإسرائيل في صف واحد في مواجهة ما يطلق عليه النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة. كل ذلك من أجل دمج اقتصاد الأقطار العربية في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لقد تجسدت خطط الغرب الرأسمالي على الأقل بالنسبة للعرب في خطط كثيرة كلها تؤدي إلى الهدف نفسه، الذي هو احتواء السوق العربي. من تلك الخطط.. المشروع الأوسطي، الشرق الأوسط الجديد، الشراكة العربية الأوروبية.. الخ. لقد أدى نظام الخصخصة السريع الذي ينصح به الغرب وبقوة في البلاد العربية إلى خلق درجة من الحرية التجارية في السوق العربي العاجز عن المنافسة، مما أدى إلى انحصار رؤوس الأموال الوطنية في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع وهو ما يطلق عليه "سوء توزيع الثروة في المجتمع". هذا وغيره أدى إلى ازدياد الفقر والبطالة ليس فقط في المجتمعات العربية بل وأيضًا في دول كثيرة، لأن المنظومة الرأسمالية الغربية حينما تنصح بما أشرنا إليه، إنما هي تنصح بهدي من مصالحها، وليس بهدف تأمين مصالح العرب وغيرهم. المنظومة الرأسمالية تهدف إلى فتح الأسواق العربية على مصراعيها لاستيراد منتجاتها، والى حرية تدفق الفائض من أموال البترول العربي إلى مؤسساتها المالية لكي تستعمله في تنمية اقتصادياتها داخليًا.

دعنا على عجالة ننظر إلى كيفية استغلال الغرب للدول الأخرى حتى دون مراعاة مستويات المعيشة المختلفة في الدول: لو توقفت عند سعر وجبة "هامبرغر" أو وجبة الدجاج "كنتاكي" للفرد العادي، ستجدها بالعملة المحلية في بلدان العالم الثالث بالثمن نفسه المقابل أو أكثر من سعرها في الولايات المتحدة. هذا يعني شيئًا واحدًا أن النصائح بفتح الاستيراد والاستثمار في الدول بموجب نصائح النظام الرأسمالي ليس عادلاً، لأن فيه طرفًا يستغل طرفًا آخر.

حينما قامت الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨م خاف الغرب، مع أنها كانت مجرد لحظة اعتراضية، إلا أن الغرب خاف من تلك المرحلة الثورية الوحدوية أن تتعمق وتتحدى العجز العربي وتكون عقبة في طريق العولمة المنتظرة. لقد كان توجه الغرب وما زال، هو، إفهام الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الرأسمالي غير ممكن حتى لو حقق بعض العرب نجاحا في بعض القضايا، وأن أي حاكم عربي يعبئ الجماهير وراء طموحاتها إنما هو يورطها. وهكذا جنح العرب بعد هزيمة ١٩٦٧م إلى الوقوف والامتثال في صف واحد مع إسرائيل.. منهم من وقع اتفاق السلام رسميا وعلنا.. ومنهم من يتعامل مع النظام الصهيوني شبه علني.. ومنهم من قال بأن استراتيجيته مع إسرائيل هي السلام ولا شيء غير السلام.

إن انتشار واستشراء ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية لم تكن صدفة أو وجدت نتيجة تطور داخلي محض في المجتمع المحلي، وإنما بسبب نظام العولمة ومن يقف وراءه من الرأسمالية الجشعة، التي لا تقيم وزنًا لشيء عدا المصلحة. لقد أصبحت معظم الحكومات العربية ان لم يكن كلها مستعدة لتجاهل حكم القانون أو رشوته وإفساده، وجعل مصالح طبقة من الأفراد والأسر فوق أية مصلحة. لقد تغلغل الفساد في دوائر الحكم والأعمال وبين المثقفين، وشجعت عليه آلية العولمة لكي تحوز على مزيد من حرية الحركة في المجتمعات الفقيرة، لأن الفساد يضعف القرار المستقل على المستوى الرسمي، وعلى مستوى الشركات ورجال الأعمال، بل انه يضعف المناعة المجتمعية، وتغدو البلد نهبًا للشركات الأجنبية وعدد محدود من ذوي الجاه والسلطان والحكم، فتتركز الثروة كما أشرنا في أيدي عدد محدود من الأفراد أو العائلات ويزداد الوطن فقرًا.

الأمة العربية في جميع أقطارها تنفرد بخاصية أيديولوجية عن الدول الأخرى، التي هي خاصية القومية العربية التي تشير إلى حركة سياسية وتيار فكري معنوي يجعل التفاعل والتعامل على كل صعيد في مجتمعات الأقطار العربية ليس كما يتعامل العرب مع مواطني الدول الأجنبية غير العربية، وهذه حقيقة رغم كل السلبيات. فهي علاقة مميزة وليست علاقات بين دول فقط، وإنما تعطي العلاقة

قيمة رمزية خاصة ليست بين دول ذات سيادة، فالشعور العام عند المواطن العربي كأن الدولة القطرية لها سيادة مؤقتة، وان علاقات القربى والانتماء أقوى بكثير من الرسميات. ولقد أدركت هذا كل القوى العظمى فإبان الحرب الباردة عمل القطبان الغرب والسوفييت على استقطاب الأنظمة العربية بالإغراء وغيره، وذلك باللعب على وتر العرب والعروبة ومصلحة الوطن العربي. ولما كانت المنطقة العربية محسوبة من مناطق النفوذ الغربي فقد حاول الغرب دائمًا ان يحتوي المنطقة وان يؤخر قيام أي عمل عربي جماعي بل حرص على ربط العرب بالتكتلات والأحلاف لإبعادهم عن مشروعهم الأيديولوجي القومي الذي يقودهم إلى الوحدة.

لقد واجهت القومية العربية حروبًا مختلفة عقائدية ونفسية وإعلامية وانعزالية، ولم تنهزم أمام شعارات الواقعية المسمومة أو أمام النعرات العنصرية التي أوجدها الغني هنا والفقر هناك، أو أمام شعار اللا عروبة وأمام الأخطاء العربية العربية، وأمام محاولات الكيان الصهيوني رأس الحربة المتقدم في المنطقة ممثلا للغرب، وما يقوم به إعلامه أو طائراته وحربه النفسية وإغرائه لبعض الأنظمة بالمزيد من تفتيت النظام القومي العربي.

ولهذا، إن عولمة الاقتصاد والثقافة والاتصال في الوطن العربي، تدفع بلا شك في اتجاه توحيد الطبقات العليا الرأسمالية الاحتكارية في جميع بلاد العالم والعمل على إنهاء دور الدول القومية، وبالتالي تصبح الدولة المتنفذة فعلاً هي الشركات المتعددة الجنسيات مثل احتكار الدول الصناعية السبع الغنية التي كثيرًا ما تجتمع، وتتحالف مع الشرائح المالية الغنية ومجموعات النخب الحاكمة في البلدان العربية ومثيلاتها من دول العالم الثالث، وتجعل هذه الدول تتدنى وتغوص في مشاكلها المذهبية والطائفية والعشائرية كلما ضاقت سبل العيش على مواطنيها. أي أن خطر العولمة قائم هي من أهم الأسباب التي أضعفت الأقطار العربية وأفسدت الحكام وما زالت تنخر في عظم المجتمع.